الجوهر والمظهر في صراع الهويّات

حسن مدن

الانفراد بالسلطة والثروة هو مرتكز التناقض الرئيس وجوهره في أي مجتمع، حتى وإن اتخذَ الأمر في كثير من الحالات والمنعطفات التاريخية مظاهر تناقضات أخرى، ذات طابع مذهبي أو عرقي أو طائفي أو جهوي. إلخ. وفي حالات كثيرة، يجري الدفع بهذه التناقضات إلى موقع الصدارة للتمويه على جوهر التناقض، أو الصراع، حيث يجري حشد الحشود في صراعاتٍ أبعد ما تكون عن مصالحها الحقيقية، وأن تُدخل القاعدة الاجتماعية ذات المصلحة في التغيير في تناقضاتٍ ثانويةٍ بين مُكوناتها، مُفتعلة في حالاتٍ كثيرة، تبعدها أو تحرفها عن التصدّي للتناقض الأساس في المجتمع، الذي محوره كسر احتكار النخبة المهيمنة على السلطة والثروة، بتحقيق التوزيع العادل للثروات وإشراك الشعب في اتخاذ القرار عبر آليات ديمقراطية حقيقية، وليست صورية أو عديمة الصلاحية.

لا يمكن أن يُفهم أيّ تناقض، أو صراع، بين الهويّات الثقافية أو الدينية أو ما هو في حكمها، بمعزلٍ عن جذره الاجتماعي الكامن في صراع المصالح. الجذر الاجتماعي لصراع الهويّات أو تنافرها لا ينفي أنه يصبح، مع الوقت، ظاهرة على قدر كبير من الاستقلالية، فهذا التنافر يمرّ بحالات مختلفة، يخبو حيناً حتى لا نكاد أن نراه ظاهراً، ونحسب أننا قد تجاوزناه، وأنه أصبح في ذمّة الماضي، حتى نفاجأ، في حينٍ آخر، بأواره وقد استعر من جديد، حين يأتي باعثٌ أو محرضٌ عليه. تبدو مفردةالتمييز تحديداً الدخل الصحيح لمقاربة هذه المسألة، فحين تنجح المجتمعات في التغلب على هذا التمييز، بصوره كافة، بين مواطنيها، وتؤكد الحقوق المتكافئة للجميع، فإنها تنجح أيضاً في خفض مستوى التوتّرات، الحادّة أو الخفية، إلى أدنى مستوى، ويحدُث العكس تماماً، حدّ بلوغ الانفجارات الدامية، حين تخفق في ذلك. في التناقض القائم في مجتمعاتنا، الذي هو تناقض اجتماعي بين القلة التي تستأثر بالثروات والأغلبية الساحقة من الناس المحرومة شروطُ العيش الحر الكريم، وهو التناقض الذي كان باعث الانتفاضات الشعبية ومحرّكها في ما مضى، ثم بقدرة قادر، جرى تحويل الأمر إلى صراعات بين المذاهب والطوائف.

لا يمكن إغفال وجود هويّات، أو فلنقل انتماءات توخيّاً للدقة، متعدّدة للفرد الواحد، وبالتالي، للفئات الاجتماعية المختلفة. وفي حال مثل هذه، على الدولة ومؤسّسات التعليم والتنشئة العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هـ..ويّة مشتركة تُمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها المختلفة. الهويّة المشتركة لا تعني إزالة الانتماءات الفرعية أو الجانبية، لأنها في ظروف مجتمعاتنا اليوم انتماءاتٌ أصيلةٌ ذات طبيعة ثقافية راسخة في طبقات الوجدان، بحيث تستحيل إزالتها بقرار أو برغبة، فالأمر ناشئٌ، من بين عوامل أخرى، إلى حقيقة تعايش بنى اجتماعية مختلفة أو متنوّعة في المجتمع الواحد، ينتسب بعضُها إلى مراحل تاريخية سابقة، وقد تضعُف بعض هذه البنى، أو تتآكل صلابتها في الواقع، لكن تأثيرها، بوصفها مكوّنات ثقافية، يظل وطيداً وقوياً وفعّالاً في الأذهان. وبالتالي، فإنها قادرة على الاستمرار في تقديم هويّاتها الثقافية الفرعية، متحاشية الانصهار في بوتقةٍ واحدة داخل المجتمع، لا بل وعاملةً بوعي وبدرجة لافتة من التنظيم في مقاومة عملية الاندماج.

مواجهة تحدّ بهذه الصعوبة تتطلب العمل على إيجاد وعي جديد، وهي مُهمّة تقع على عاتق الدولة وما تديره من مؤسّسات تربوية وتعليمية وثقافية ومجتمعية، بوصفها الشكل الأرقى والأكثر تطوّراً في إدارة المجتمع. كذلك تقع، بمقدار لا يقلّ، على عاتق المجتمع المدني الحديث المتحرّر من أسر ما يُكبل من قيود الولاءات الفرعية الضيقة، لصالح بناء وعي وطني شامل، قمين بأن يشكّل قاعدة الهويّة الوطنية الجامعة والمنشودة.

أسئلة اليوم التالي للانتخابات النيابية في الأردن

محمد أبو رمان

بدأ العدّ التنازلي للانتخابات النيابية في الأردن، إذ يفصلنا أقلّ من أسبوعين عن يوم الاقتراع، فيما أسئلة عديدة لا تزال تهيمن على نقاشات «النخب السياسية»، أبرزها سؤالان رئيسان: يتعلق الأول بنسبة التصويت المتوقعة، إذ هنالك توقعات متباينة ما بين 35% و26%، والثاني بعدد الأحزاب التي ستتجاوز العتبة على صعيد القائمة الحزبية الوطنية (تميل أغلب التوقّعات إلى أن تكون بين سبعة وعشرة أحزاب). تتمحور الخبرة الشعبية مع الأحزاب سابقاً حول نوعين: الأول، الأحـ..زاب العقائدية - الأيديولوجية التي تتبنى قضايا كلية ومواقف سياسية واضحة، من دون أن تهتم كثيراً بتقديم برامج ومقترحات واقعية وعملية. والثانية أحزاب وسطية هشّة، مشخصنة (أي تهيمن عليها شخصيات سياسية)، تتسم بالهلامية في تكوينها وأدائها البرلماني، وهي صورة لن تتغيّر إلّا إذا تمكّنت الأحـزاب الجديدة من التجذّر وتقديم خطابات مستقلة عن الحكومات، وبرامج وسياسات واقعية وخطابات نقدية، تقترب من هموم المواطنين وقضاياهم. وهذا هو المحكّ الحقيقي لمدى نجاح التجربة الحزبية أو فشلها، وتمكّن الأحزاب من أن تكون عربة التغيير والإصلاح.

راهن كثيرون، في الشهور الماضية، على تراجع «مطبخ» القرار عن مشروع التحديث السياسي، وتعرّضت الأحزاب لهجمة إعلامية، في جزءٍ منها ساخر، ونجد جزءاً كبيراً منها في الموقف من الحملات الانتخابية الراهنة. وقد تكون في جزء كبير منها صحيحاً، لكنها تتجاوز عن مسألة مهمّة، أنّ الأردن ليس من ضمن الدول الديمقراطية الناجزة، بل هي في مرحلة هجينة من التحوّل الديمقراطي، وهي عملية تأخذ مدى زمنياً، وتمرّ بمراحل مدّ وجزر، وقد تتنكس، ما يجعل من عامل النجاح والفشل مسألة ليست محسومة سلفاً، بل ترتبط بصيرورة العملية ومساراتها. وكما يقول دنكورت روستو، لا توجد تجربة تحوّل ديمقراطية لأي دولة منسوخة بشكل كامل من تجربة أخرى. ويطلب نجاح التجربة الحالية وقتاً وجهوداً ومراحل أخرى، لذلك نقول إنّ الاختبار الحقيقي للأحزاب السياسية، بألوانها المتعدّدة بعد الانتخابات وليس قبلها، وأنّ أداءها السياسي، بخاصة النيابي، معيار مهم في ذلك.

في السـ..ياق نفسه، أخذ مفهوم «الهندسة السياسية» سمعة سيئة في العالم الثالث، لأنّه ارتبط بمحاولات تدجين المعارضة والقوى السياسية والتلاعب بنتائج الانتخابات، لكن المصطلح، نظرياً، وفي أدبيات التحوّل الديمقراطي مختلف تماماً عن تلك الخبرة؛ فهو يشير إلى ضرورة القيام بخطوات محسوبة ومدروسة لتطوير العملية الديمقراطية وإنـ..جاح التحوّل، ولعلّ إحدى الخطوات المهمة في الهندسة السياسية في المرحلة المقبلة تتمثل بضرورة إعادة النظر في النظام الداخلـ..ي لمجلس النـ..واب الأردنـ..ي لتطوير العمل الحزبي ضمن اللجان النيابية، وفي توزيع المواقع الإدارية وتعزيز تماسك الكتل النيابية، أسوة بما تمّ في قوانين الأحزاب والانتخاب التي استدخلت الأحزاب في صلب اللعبة، وقانون الجامعات والمناهج وغيرها من سياسات وتشريعات وإجراءات ساهمت في الفترة الماضية بتحريك المياه الراكدة وحقن التجربة الحزبية بديناميكيات فاعلة.

اتسمت التجربة الديمقراطية في الأردن خلال العقود الأسبوعية الماضي (القصير والـجرّ (الطويل). وهـذه ليست تجربة التحديث الأولى خلال العقود الماضية، لكنها الأولى التي تتحوّل إلى تشريعات وقوانين ومناهج وسياسات. والزخم الذي اكتسبته الأحزاب السياسية خلال الشهور القليلة الماضية ليس ضعيفاً، بالرغم من الظل الثقيل للحرب على غزّة على المشهد الداخلي الأردني، وستكون المرحلة التالية للانتخابات مهمّة في مجال هيكلة المشهد الحزبي وتأطير دور الأحزاب في العملية السياسية، خطوة من خطوات التطوّر السياسي في البلاد.

هل تقف دولة الاحتلال عند غزّة والضفّة ولبنان والجولان؟

عمار ديوب

تستمر الإبادة في غزة، دماراً وقتلاً، ولولا شجاعة أهلها لحصل التهجير أيضاً. تعرّض جنوب لبنان للدمار ولتهجير وقُتل أكثر من 480 شخصاً؛ دخلت الضفة الغربية في مقاومة قوات دولة الاحتلال والمستوطنين منذ الأيام الأولى للحرب على غزّة، وتتكثّف الحملة العسكرية حالياً عليها، وهذا سياق طبيعي؛ فالحرب لم تكن ضدّ غزّة فقط، وليست لأسباب تتعلّق بعملية 7 أكتوبر (2023) من أصله؛ الحرب ضد قيام دولة فلسطينية، وهو ما اقرّته دولة الاحتلال، أخيراً، في مجلسها التشريعي، وهذا يتضمن رفضاً لسلطة رام الله كذلك. وعدا ذلك كله، وجود المستوطنات في الضفّة، وتوسعها المستمر، والتشريعات المؤيدة لها، كلّها أسباب تقول إن الحرب على غزة كانت مُعدّة، وستحصل في أيّة لحظة، وقد حدثت لأكثر من ثمان مرات منذ 2006، وبهدف طمس أيّة حقوق للفلسطينيين.

هذا السياق كان يُؤسّس له قبل «7 أكتوبر»، وعبر الاتفاقيات الإبراهيمية، والخط الاقتصادي من الهند ووصولاً إلى دولة الاحتلال، ومروراً ببعض دول الخليج. ومن هنا، يصبح من الطبيعي أن تقف دول عربية إلى جانب دولة الاحتلال في حربها على غزّة، والقصة لا تتعلق بدعم إيران حركة حماس، لتتخلّى الدول العربية عن «حماس»؛ وهل قضية بحجم فلسطين قضية مناكفة من اصله؟

اليمين المتطرّف الذي اصبح يتحكّم في دولة الاحتلال هو من يقرّر السياسات، وسياساته رافضة فكرة وجود دولة فلسطينية؛ هذا أصل ويجب ان تبنى السياسات العربية عليه، وحالياً، تتعرّض الضفة الغربية وليس فقط شمالها، لعملية تدمير ممنهج لمخيماتها ولبناها التحتية، ويقتل قادتها العسكريون، وسيجري التوسّع في المستوطنات؛ ويخطّط هذا اليمين لإقامة المستوطنات في غزّة نفسها.

لم يكن خيار المقاومة العسكرية خياراً وحيداً، وقد حاولت العمل بالخيار السلمي، قبل 7 أكتوبر، وهناك تحليلات تصدر في دولة الاحتلال ذاتها تقول إن «حماس» لم تكن تخطط لهذه العملية، ومن ثم، وبغضّ النظر عن أن «حماس» خططت من قبل، وهذا فعل سليم لأيّة مقاومة بلادها محتلة، استغلت دولة الاحتلال الحدث ذاك لتقوم بعملية الحرب. ومنذ 7 أكتوبر ترفض كل المبادرات لإيقاف إطلاق النار أو الانسحاب من غزّة، وتساندها الولايات المتحدة بصورة خاصة في هذا الرفض، والبقاء في محوري فيلادلفيا ونتساريم؛ يحصل ذلك كله، والدول العربية لا تعمل على قطع أيّة علاقات مع دولة الاحتلال باعتباره (أي قطع العلاقة) «موقفاً للتفاوض فقط»، بينما الأخيرة ومن خلفها اميركا تستمر في محاولة السيطرة على غزّة والضفة الغربية ولن ينجو لبنان من إمكانية الحرب كذلك.

يخضع لبنان لشروط إيران منذ دخل الحرب، وقد التزم حزب الله بحرب إسنادية لغزّة منذ 7 أكتوبر، وحتى ردّه على مقتل فؤاد شكر لم يخرج عن دائرة الإسناد، ولكن هل دولة الاحتلال ستكتفي بذلك؟ ربما، في حال تراجع حزب الله إلى جنوب نهر الليطاني، وتطبيق القرار 1107، يمكن التوصل إلى تسوية ما، علماً أن حزب الله ومن خلفه إيران يؤكدان أن حربهما ستتوقف بتوقف إطلاق النار في غزّة. أجواء الحرب التي تخيّم على عقول قادة دولة الاحتلال تقول إن الحرب ستمتد إلى لبنان سيما ان قادتها يمتلكون رؤية عقائدية ضد كل ما يخص إيران وبالتأكيد العرب، ولكن إيران، وقد رأت كل هذه البوارج الغربية والأميركية في منطقتنا راحت تميل إلى التهدئة، والبحث عن المصالح عبر المفاوضات «المباشرة» لا تتناقض مع المفاوضات، هو قولٌ لخامنئي مؤخراً» المشكلة أن دولة الاحتلال ترفض وتماطل إيقاف إطلاق النار ضد غزّة، وها هي تتوسع كثيراً خاطفةً جملةً وتفصيلاً؛ فدولة الاحتلال وربما إيران؛ الاحتمالات مفتوحة بهذا الاتجاه. نأى السوريون عمّا يحدث في غزّة، نعم إن مواقف النظام أو المعارضة السورية في أسوأ أحوالها، ولولا بعض المناصرة من سوريين عاديين للغاية، والكاتب منهم، لكان الأمر فاجعة حقيقية، أسبابٌ كثيرة لتفسير تلك المواقف، لكنها

> **غياب دور عربي متضامن مع قضية فلسطين، من الأنظمة والشعوب، لعب الدور الأكبر في تمادي دولة الاحتلال وفي تمادي الدعم الأميركي لها**

ضمّت منذ سنوات الجولان، وهي تعلن أنّها لن تتراجع عن ذلك (ومن يجبرها؟). ومن ثم، كان الموقف السليم أن يقف السوريون مع غزّة ومن أجل الجولان مثلاً؛ الوضع الذي خلقه النظام أولاً ومنذ 2011 في سورية خضعت له المعارضة بنائها، وهناك بعض الأوهام لدى بعض هذه المعارضة أن دولة الاحتلال ستُعيد الجولان حينما يحصل الانتقال الديمقراطي، وهناك من يعوّل على دعمها ليتحقق ذلك الانتقال، وهذا تفكير في غاية السذاجة، وليس فيه من التعقّل شيءٌ؛ إن دولة الاحتلال، تعي نفسها كذلك، وما دامت هي كذلك ستحارب من أجل تفكيك كل الدول العربية، وليس فقط شن الحرب على غزة والضفة ولبنان وضم الجولان؛ دولة الاحتلال معنية فقط بتفكيك الدول العربية، ودعم أيّة نزعات انفصالية فيها، وأوجد دولاً تابعة لها.

غياب دور عربي متضامن مع قضية فلسطين، من الأنظمة والشعوب، لعب الدور الأكبر في تمادي دولة الاحتلال وفي تمادي الدعم الأميركي لها، والمشكلة أن غياب التضامن يؤدي إلى ضعفٍ شديد في حضور الأنظمة وليست الشعوب فقط في لعب دور ما في منطقتنا، بل في الداخل العربية ذاتها؛ لقد كانت أهم لحظة، هي لحظة الثورات العربية، لإعادة تشكيل الدول العربية ولأمنا فسة إقليمياً، وللسير بقضية فلسطين نحو دولة على أراضي الـ 67، وربما أكثر، والآن، في غياب المناصرة لغزة، والضفة، وغداً للبنان، ومن قبل لاستعادة الجولان، والصمت وربما المشاركة في الإجهاز على الثورة السورية بوصفها أهم ثورة عربية، لن تتوقف دولة الاحتلال قبل فرض هيمنة كاملة على منطقتنا العربية، وهو ما تضمّنته الاتفاقيات الإبراهيمية، وستعمل الدول التي شكلته على استدْنافه حينما تستقرّ الأمور في غزّة والضفة الغربية ولبنان.

الآن، ما يعيق إعادة تشكيل الخرائط وفقاً لمنظور دولة الاحتلال هي المقاومة، وربما ما تكبدته وما حدث في غزّة من تضحيات ودمار ومن عزلة دولية لدولة الاحتلال يعيد التفكير من قبل كبار قادة العالم في الوصول إلى حلّ ما في غزّة والضفة؛ نعم، لا يمكن التعويل على ذلك، ولكنّه ضمن الاحتمالات كذلك، سيما أن المقاومة لن تتوقف، وإن توقفت فستعود من جديد.

إنّ للفلسطينيين يقاتلون وحدهم، والدعم الإيراني وحلفه، قاوموا انطلاقاً من مصالحهم أولاً؛ وبغضّ النظر عن ذلك، لم يقف الحرب مع غزة وفلسطين، وهذا أدّى وبؤدّي إلى ضعف الداخل العربية وأدوارهم الإقليمية والعالمية بالضرورة، ودولة الاحتلال لن تترك منهم إلّا «العبيد».

(كاتب سوري)

كاريكاتير

كيفل كارتونز

انحراف المسار الديمقراطي في فرنسا

سلام الكواكبي

كسب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، جزئياً رهانه على تهميش صيفي للفاشية، رئيس وزراء بعد تنظيم الانتخابات التشريعية المسبقة التي صدرت نتائجها في السابع من يوليو/ تموز الماضي، مسفرةً عن فوز تجمّع أحزاب اليسار بأكبر عدد من المقاعد، فقد انشغل الفرنسيون بالألعاب الأولمبية، وبإجازتهم الصيفية. رهان ماكرون مؤقت لأنه هروبٌ من الاستحقاقات، فالألعاب الأولمبية تقارب على الانتهاء، وحلّ الذين ذهبوا في إجازاتهم قد عادوا. كما أن المدارس ستفتح أبوابها يوم الغد، مع كل ما يعنيه ذلك من إنفاق وتجهيز للأهالي في ظل أزمة معيشية حادّة ومديونية عامة قياسية، وذلك كله في غياب حكومة تدير البلاد وترعى شؤون العباد.

من الواضح أن الانتخابات التشريعية والتي اسفرت، وذلك على عكس كل التوقعات الصحافية واستطلاعات الرأي، عن فوز تجمّع أحزاب اليسار تحت مسمّى «الجبهة الشعبية الجديدة»، وذلك بأغلبية نسبياً في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، لم تُرض الرئيس ماكرون الذي كان يأمل بفوز حزبه، حزب النهضة بالأغلبية القصوى، وقد كان يُشكّل أغلبية نسبية في البرلمان السابق. وعلى الرغم من أن الغرف يفرض على رئيس الجمهورية تسمية رئيس أو رئيسة وزراء من الأغلبية الفائزة مهما كانت، نسبية أم قصوى، لكن ماكرون أجهض هذه القاعدة بيرودة عالية، كما سجّل بأحرف كبيرة انتهاكه المبادئ الديمقراطية، فقد أعلن الأسبوع الماضي استبعاد إمكانية تكليفه أي شخص من اليسار الفرنسي بتشكيل الحكومة المنتظرة، بحجّة تعريض «استقرار المؤسّسات في البلاد» للخطر. وسعياً إلى شقّ صفوف الجبهة، ميّز بين حزب فرنسا الأبية وبقية التشكيلات اليسارية، حيث على الرغم من قرار مجلس الدولة الفرنسي بعدم تصنيف حزب فرنسا الأبية يساراً متطرّفاً، ماكرون مصرٌ على وضعه في خانة التطرّف اليساري، كما حزب التجمّع الوطني الذي أكّد مجلس الدولة أنه يميني متطرّف.

هذا الاستقرار الذي يتحدّث عنه ماكرون، كان قد زعزعه بنفسه، في حله المفاجئ للجمعية الوطنية، تمهيداً لتنظيم انتخابات بسرعة قياسية، وفاتحاً الباب على مصراعيه لسيطرة اليمين المتطرّف، ممثلاً بحزب التجمّع الوطني. ومن خلال استبعاد الفئة السياسية الفائزة عن تشكيل الحكومة، وهي يسارية، يسعى ماكرون إلى شقّ صفوف اليسار الفرنسي الجديد، وهو في ذلك يسلّح بشخصيات وتيارات قوية داخل الحزب الاشتراكي، والتي عمل معها حينما كان وزيراً في ظل حكم الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولاند. وحالياً، هناك شخصيات يعوّل عليها لتدمير الموقف الموحّد خلف مشروع الجبهة الشعبية اليسارية، ومنها وزيرٌ للداخلية سابق، اسمُه برنار كازنوف، والذي يبدو أن عمق كرهه اليسار الجديد يمكن له أن يدفع به إلى أحضان الماكرونية السياسية بكل سهولة. وهذا الاسم هو المتداول حالياً مرشّح الرئيس لشغل منصب رئيس الحكومة.

من خلال هذا الالتفاف على نتائج الانتخابات التي خسرها ماكرون وأعضاء حزبه، فالرئيس الذي يعتبر نفسه ممثلاً للعقل يُسجّل انتهاكاً ديمقراطياً في محاولة إعادة أنصاره إلى مسك أمور البلاد. وأكبر دليل على قبوله تحالفات مشبوهة إعادة انتخاب رئيسة الجمعية الوطنية في منصبها، وهي من حزبه، على الرغم من أن حزبه خسر الأغلبية النيابية في الجمعية. وبدا الخطاب الرسمي يتحدّث عن إمكانية عقد التحالفات أو تعزيز التوافقات بين حزب الرئيس، النهضة، وأحزاب اليمين الديغولي، وكما أحزاب الوسط، في سبيل قطع الطريق أمام ما يسمّيهما ماكرون اليمين المتطرف واليسار المتطرف.

خسرت الأغلبية الحاكمة الانتخابات المرتبطة بالبرلمان الأوروبي، وقد دفعت هذه الخسارة رئيسها إلى أن يحل الجمعية الوطنية ويدعو إلى انتخابات تشريعية مسبقة، خسرها أيضاً، وخسر ثقة الفرنسيين الذين فشلت كل مشاريعه «الإصلاحية» طوال حكمه في إعادة ثقتهم بالمؤسسات السياسية. وفي رسالة تبريرية لخطوته في حلّ الجمعية الوطنية، وفي الدعوة إلى انتخابات تشريعية مسبقة، وجّهها إلى الفرنسيين، قال ماكرون «تطالبون بالاختيار، وتطالبون بأن تحظوا بالثقة، أليس هذا هو المعنى الحقيقي للديمقراطية في جمهوريتنا؟». واليوم، هو يتغاضى عن حقهم في الاختيار بعدما اختاروا البسار، فإنه لا يُناقش نتيجة فحسب، بل هو أيضاً يضع جميع مؤيديه في موقع الاتهام بالمساهمة في انزياح العملية الديمقراطية عن مسارها. صرّح الرئيس ماكرون، أخيراً، بأنه يعمل ليلاً نهاراً في سبيل حل معضلة الحكومة، ويبدو أن هذه الجهود ستسفر بعد ساعات على تأجيج متجدّد للاحتجاجات الشعبية.

(كاتب سوري في باريس)

> **خسر ماكرون ثقة الفرنسيين الذين فشلت كل مشاريعه «الإصلاحية» في إعادة ثقتهم بالمؤسّسات السياسية**

المشاركة رهان الانتخابات الرئاسية الجزائرية

خليل بن الدين

لا ينتظر الجزائريون أي مفاجآت في الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها في 7 سبتمبر/ أيلول الجاري، فهم، على امتداد 62 سنة من عمر استقلال بلادهم، لم يألفوا عدم فوز رئيس في أثناء عمله، في انتخابات يراها هو بنفسه امتداداً لولايته الأولى، ولا تتعثر حملة انتخابية يقودها وزير داخليته، حتى وإن كان الرئيس عبد المجيد تبّون قد منحه عطلة استثنائية من الوزارة، من أجل التفرغ لمادية مهمة إدارة حملته الانتخابية على خير ما يرجوه.

تصدّ حملة تبّون على وصفه بالمرشّح الحر للرئاسيات، لا يُعجب أنصاره وصف خصومه له بالرئيس المرشّح، يجدون في ذلك لمزاً يتحاشون التوقف عنده. يقول في التجمّع الانتخابي الذي عقده في وهران إنه لم يُحقق سوى 60% من مخطّطاته التنموية السابقة، ويضيف أمام جماهير (جاءت من محافظات المنطقة الغربية) اختُقت بها قاعة رياضية واسعة، إن الولاية المقبلة ستسمح له باستكمال المشاريع التي بدأها منذ 2019، والوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه، منها إيجاد فرص عمل جديدة لنحو 450 ألف من الشبان العاطلين من العمل، وبناء مليوني شقة، ورفع الدخل القومي الخام إلى 400 مليار دولار عام 2027.

لم يعكّر صفو الحملة الانتخابية في الجزائر أو يعرقل مسارها شيء يذكر، كانت خطابات المرشّحين الثلاثة هادئة، من دون تراشق كلامي ولا منغصات لفظية (المرشح الحر، عبد المجيد تبّون، مرشّح حركة مجتمع السلم، عبد العالي حساني شريف، ومرشّح جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش). وحدها النشاطات الميدانية لرئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، الحزب المحسوب على الإسلاميين والمؤيد للمرشّح عبد المجيد تبّون، أضفت على الحملة الانتخابية مشهداً فيه من الطرافة الكثير، حتى إنها أخذت نصيبها الوافر في وسائل التواصل من النقد الحادّ أحياناً، والتعليق الساخر أحياناً أخرى، نظراً إلى ما اعتراها من خروج خطاباته عن النصّ في مزاتٍ عديدة، أو ارتجال في الكلام اعتُبر بعضُه مغالاةً من بن قرينة في التودّد والتقرّب من الرئيس، إلا أنها «خرجات» بقيت ضمن خانة ما تعرفه الحملات الانتخابية عموماً من صعود وهبوط.

اكتفى المرشّح عبد المجيد تبّون بتجمّعات شعبية قليلة، حضرها الناس من محافظات مختلفة، أغنته عن مشقّة السفر مسافات طويلة، عبر مدن كثيرة، كما حدث في انتخابات ديسمبر/ كانون الأول 2019 التي فاز بها. أثر تبّون هذه المرّة التركيز على مدن بذاتها، هي عواصم للجهات الأربع للبلاد، كمدينتي قسنطينة في الشرق ووهران في الغرب، وترك المهمّة في بقية المحافظات لقادة الأحزاب الكثيرة المؤيدة له، وللجمعيات الأهلية الوفيرة التي تناذت لنصرته.

نفى مرشّح حركة مجتمع السلم، للرئاسيات الجزائرية، عبد العالي حساني شريف، في أثناء الحملة الانتخابية التي انطلقت في 15 الشهر الماضي (أغسطس/آب) أن تكون الانتخابات محسومة للرئيس المترشح عبد المجيد تبون، وأبدى تحفّظات على تعيين وزير الداخلية مديراً لحملة الرئيس، وانتقد استغلال بعض مقدّرات الدولة في دعم الرئيس المترشح، إلا أنه أكّد أن فرصة فوزه تظل قائمة إن قرّر الشعب الجزائري المشاركة القوية لدعم التغيير. ويعرف حسّاني جيداً أن فرص فوزه غير واردة، وأن تأكيده لحظوظه الممكنة في الوصول إلى سدّة الحكم كلام يُبث في حملات انتخابية سرعان ما ينتهي مفعوله، بنزع وتد آخر سرادق لها، ذلك أن عدّة أسباب داخلية وخارجية تمنع من وصول حزب إسلامي إلى السلطة في الجزائر، فالظروف الدولية والإقليمية لن تسمح بتكرار تجربة الإسلاميين في الوصول إلى الحكم، كما حدث في تونس أو مصر بعد الربيع العربي. فما الفائدة التي يبحث عنها حزب حركة مجتمع السلم بمشاركته في الانتخابات الرئاسية.

يقول العارفون بخبايا المطبخ الحزبي إن هذا الحزب إنما يريد من مشاركته في الانتخابات إثبات وجوده في الساحة السياسية، لدى السلطة الفعلية في البلاد، وأيضاً لكيلا يصيبها ما أصاب أحزاباً أخرى من كساح سياسي، وكثير منها توقف قلبه عن النبض وانتهى، غاية أخرى يبتغيها الحزب، هي تحريك كوادره، ومكاتبه في الأقاليم، وتعويد منتسبيه الفعل الانتخابي تحضيراً للانتخابات المحلية المقبلة، وتلك غاية قد يدرك نصيب منها، وتجعل من وجوده في البرلمان، وفي المجالس المحلية، أمراً ممكناً وفاعلاً.

لا يختلف حزب جبهة القوى الاشتراكية، في غاياته، من المشاركة في الرئاسيات المقبلة، عن حزب حركة مجتمع السلم. هي مجرّد إثبات للوجود، وتركيز على المشاركة التي تضمن استدامة تصدّره للمشهد السياسي في منطقة القبائل خصوصاً، التي يستقي منها معينه النضالي، الذي تراجع كثيراً بعد وفاة المؤسّسين (منهم الحسين آيت أحمد آخر قادة ثورة التحرير الجزائرية)، وتبنّي الدولة رسمياً المطلب الأمازيغي، أحد مرتكزات الحزب الأساسية.

ركّز خطاب مرشّح جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، كثيراً على «المشاركة القوية في هذا الاستحقاق الانتخابي لتمتين الجبهة الداخلية والوقوف أمام كل المحاولات التي تستهدف السيادة الوطنية واستقرار البلاد»، بلغ عليه في الذاكرة خطاب حركة استقلال منطقة القبائل، (ماك) التي تأسست، عام 2001، وتتخذ من باريس مقرّاً لها، وتصنّفها الجزائر منظمة إرهابية.

ركّز خطاب المرشحين أو من يمثلهم على مهاجمة دعاة المقاطعة التي اعتبروها تهديداً للأمن الوطني، معتبرين أن السبيل الوحيد للتصدّي لهذا المخاطر بناء جبهة داخلية متينة بانخراط الجميع، وبالمشاركة القوية في الرئاسيات المقبلة، تجانست أفكار المرشّحين الثلاثة بشأن تدعيم الإنجازات التنموية، وتعزيز الأمن والاستقرار، أجمعوا أيضاً على الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات، فهاجس العزوف الانتخابي ما زال في الذاكرة، حيث تدنّت مشاركة الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/ كانون الأول 2019 حوالى 40%، وهي أدنى نسبة في انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ البلاد، إذ عرفت معدلات المشاركة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية 50,7% في 2014 (انتخابات العهدة الرابعة لعبد العزيز بوتفليقة)، و75,68% في 1995 حين شهدت البلاد أول انتخابات رئاسية تعدّدية فاز فيها اليمين زروال.

يبقى ترقّب نسبة المشاركة سيد الشأن الانتخابي في الجزائر، فالتخوّف من العزوف يستمدّ مبرّراته من الهدوء السياسي الذي عرفته البلاد عقب حراك 2019 الذي أطاح نظام بوتفليقة، حيث لم تعرف الجزائر نقاشاً سياسياً، أو حزبياً قوياً منذ ذلك التاريخ، وبقيت حركة الأحزاب مقتصرة على المشاركة في الانتخابات المحلية، ما أحدث حالة من النفور لدى العامة من المشاركة السياسية، ناهيك عن الظروف المعيشية التي تعرف حالة من القلق من ارتفاع الأسعار، رغم محاولات الحكومة لتهدئة الجبهة الاجتماعية وتحريك عجلة الاستثمار التي ما زال دفعها نحو الدوران التام يحتاج إلى جهد مضاعف.

(إعلامي جزائري في الدوحة)

> **يبقى ترقّب نسبة المشاركة سيد الشأن الانتخابي في الجزائر، فالتخوّف من العزوف يستمدّ مبرّراته من الهدوء السياسي عقب حراك 2019**

مرشّح جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش، الجزائر العاصمة، 15 أغسطس (آب) (بن سالم/Getty)

المقاومة القانونية ولعبة القط والفأر في تونس

صلاح الدين الجورشي

إذا كنت تونسياً، وتكتب في صحيفة راقية مثل «العربي الجديد»، فأنت مضطرٌّ إلى التوقف أسابيع عند الوضع السياسي الذي يطوف حالياً حول الانتخابات الرئاسية المقبلة. لهذا، المطلوب من القرّاء الصبر والانتباه، لأن ما يحدُث أشبه بدرس تطبيعي مختلف عما جرى ويجري في دول عربية أخرى حدثت فيها محاولات فاشلة للخروج من الاستبداد واقتحام عتبة الديمقراطية. وإذا أسدل الستار عن تلك التجارب التي قبرت في مهدها، فإن «المقاومة» في تونس مستمرة.

اعتبر معظم الطيف السياسي التونسي المعارض ما أحدثه الرئيس قيس سعيّد يوم 25 يوليو/ تموز 2021 «انقلاباً مدنياً»، لأنه عطّل الهياكل والمؤسّسات الدستورية، ووضع قواعد لعبة جديدة يتحكّم فيها شخص واحد، هو الرئيس سعيّد. لكن المساندين للرئيس وصفوه «تصحيحاً لمسار الثورة»، واعتبروه عملاً ضرورياً لخوض «حرب تحرير جديدة». وبناء عليه، تراجعت الحرّيات بنسق سريع، وعاد الحديث عن «الفضال» من أجل استعادة المكاسب التي حصل عليها التونسيون بفضل الثورة.

أمام هذا الوضع، وجد المعارضون أنفسهم أمام خيارات ثلاثة غير عنيفة. يتمثل السيناريو الأول في إحداث الفرَاغ حول النظام، من خلال الانسحاب من الفعل السياسي عبر مقاطعة الانتخابات والمجالس المنبثقة عنها، ثم تبيّن أن هذا الاختيار لـم يكن موفقاً، ولم يغيّر من المشهد شيئاً. السيناريو الثاني تحريك الشارع وتجديده ضد قيس سعيّد، لكن المحاولة فشلت أيضاً، نظراً إلى المسافة التي تفصل المعارضة عن عموم التونسيين، فما حصل في بنغلاديش غير قابل للتكرار في تونس. السيناريو الأخير هو «المقاومة القانونية» الذي دعا إليها بعضهم، ومن بينهم المحامي والقاضي الإداري السابق أحمد صواب. يستند هذا الأسلوب على الاستفادة من «الثغرات» القانونية التي لم ينتبه إليها ماسكو زمام الأمور. وبدأت نتائج هذا الاختيار تبرُز أخيراً، فالسلطة فوجئت بتزكية عشرة من أعضاء البرلمان الموالي للرئيس سعيّد الوزير السابق في عهد الرئيس بن علي، منذر الزنايدي، ثم كانت المفاجأة الثانية مع صدور أحكام صدرت عن المحكمة الإدارية التي لم تشملها خطة إخضاع السلطة القضائية. وهي أحكامٌ أنصفت عدة مرشّحين جرى إقصاؤهم، منهم عبد اللطيف المكي ومنذر الزنايدي وعماد الدايمي. وبفضل ذلك، سقط قرار المنع الذي لجأت إليه «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات»، وبذلك تغيّر المشهد ومعه تغيّر الرهان، وقد تنقلب الحسابات.

هناك احتمال الالتفاف على قرارات المحكمة الإدارية، ورفض تطبيقها. وهو أمرٌ سيكون سابقة في تاريخ القضاء التونسي، نظراً إلى تعارضها مع القانون. لقد أكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فاروق بوعسكر، أن الهيئة هي «الجهة الدستورية الوحيدة التي ائتمنها الدستور على ضمان سلامة المسار الانتخابي». وأثار هذا التصريح ردود فعل واسعة في الأوساط القانونية والسياسية في تونس وحتى خارجها.

في حال قيام السلطة ب

الضفة الغربية تقاوم خطّة سمو تريتش

لميس أندوني

«إذا اغتالني العدو، فإننا سنستمر، فالقضية لا تقف عند شخص». ... محمد جابر «أبو شجاع»، قائد كتيبة جنين، قبل اغتياله بأسبوعين. لا يمكن فهم الهجمة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية إلا على أنها الوجه الآخر وتكملة لحرب الإبادة الصهيونية في قطاع غزّة، فالهدف تهجير الفلسطينيين ووأد النضال التحرّري الفلسطيني في كل أرض فلسطين.

ما يجري في الضفة الغربية المحتلة تنفيذ ما يسمّى «خطة الحسم» التي صاغها وزير المالية الحالي بتسئليل سموتريتش عام 2017، لتكون حلقة في تحقيق المشروع الصهيوني الذي يشترط إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، ما يعني إعادة السيطرة العسكرية المطلقة على الضفة الغربية، وفرض حكم المستوطنات على السكّان الفلسطينيين، وهو ما يتطلب القضاء على المقاومة، إذ لا يرى سموتريتش أي دور لسلطة فلسطينية، ولا لـ«دولة فلسطينية» مهما كان شكلها.

في رأيه، هناك ضرورة قصوى للقضاء على فكرة قيام دولتين إسرائيلية وفلسطينية، حتى لو كانت الدولة الفلسطينية «كينونة مجزأة منزوعة السلاح والسيادة»، فهي تمثل خطراً على بقاء الدولة الإسرائيلية المنشودة وتمدّدها.

لا يضيّع سموتريتش، وهو ليس الوحيد، وقته في تثبيت حكم أبارتهايد للسيطرة على الفلسطينيين، بل يسعى إلى حلٍّ جذريٍّ يقضي على الهوية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من خلال عمليات ترويع عسكرية من عصابات المستوطنين. فالمشروع الصهيوني، كما يعتقد سموتريتش، وصل إلى مرحلة الحسم، ولذا سمّى رؤيته «خطّة الحسم»، فمن وجهة نظره «الهوية الفلسطينية هي نقيض المشروع الصهيوني. وعليه، لا يوجد مكان «للشعبين» على أرض «إسرائيل». ولذا رأينا نتنياهو يسلم السيطرة الأمنية إلى إيتمار بن غفير، للإسراع في التصفية الإثنية للفلسطينيين بقصد الهزيمة والطرد من بيوتهم ووطنهم، بل قال سموتريتش، وفقاً لتسريباتٍ من مكالمة هاتفية له، نشرتها صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في يونيو/ حزيران الماضي، إن إسرائيل ستبدأ خطوات عملية لفرض واقع جديد على الأرض، ومن ثم تمرّر قرار ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل «بشكل قانوني» في الكنيست، وهذا ما يفعله الجيش الإسرائيلي في الضفة منذ بدء هجمته العسكرية قبل أسبوع.

اختار رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو، في غزّة، شنّ حرب إبادة على مرأى العالم ومسمعه، فلا فرق بين سموتريتش ونتنياهو، فقد اقتربت في ذهنيهما ساعة الحسم، من ارتكاب جرائم قتل جماعي سريع وبطيء، من قصف وتدمير وهدم وردم إلى تجويع ومنع دواء وإسعاف، ولجعل قطاع غزّة غير قابل للعيش، ليحوّلوا القطاع إلى منطقة شبه غير مأهولة تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، في تصفية عرقية وحشية وتهجير قسري مستمرّ، وفي مشاهد نكبة مستمرّة ومتجدّدة للشعب الفلسطيني. ما نشهده في الضفة غزو، وهو جزءٌ من كلٍّ يشمل، وسيشمل، بصورة أكثر حدّة، كل أرض فلسطين التاريخية، من ضم للقدس الشرقية والاستيلاء التدريجي على المسجد الأقصى، وكتم أنفاس حقيقي لأي صوتٍ في ما نسميها أرض 1948، فكما قال سموتريتش «لا مكان لشعبين»، وجواز السفر الإسرائيلي الذي يحمله فلسطينيو الـ 48 لا يحميهم ولا يشفع لهم، خصوصاً أنهم قد أعلنوا قولاً وفعلاً أنهم جزء من الشعب الفلسطيني.

الهجمة الصهيونية مستمرّة في كل فلسطين بأشكال مختلفة، ولذا يجب فهم عمليات الجيش الإسرائيلي، أخيراً، وهي الأوسع والأعنف منذ الانتفاضة الثانية عام 2002، بأنها ممنهجة في محاولة إطفاء جذوة المقاومة واغتيال قياداتها. وهي تستمر في شكل هجمة ترهيب وقتل ضمن منهج التهجير والطرد، إذا ما استمرّ العالم بموقف المتفرّج، وإذا استمر شلل الدول العربية وتواطؤ عدد منها، فاغتيال الشهيد محمد جابر (أبو شجاع)، الشاب المفعم ذكاءً وإرادة، قائد طولكرم المقاومة، لم يكن بداية، إذ سبقه اغتيال عدة قيادات شابة لمجموعات أخرى، مثل إبراهيم النابلسي، من «عرين الأسود» في نابلس. ولكن يبدو أن لدى الاحتلال الصهيوني قائمة أسماء مطلوب تصفيتها، من مختلف التنظيمات والمجموعات، لذا لم تكد تمر 24 ساعة بعد استشهاد أبو شجاع، حتى اغتيل وسام أيمن حازم أحد قادة كتائب الشهيد عز الدين القسّام في جنين، فاستهداف القيادات الميدانية لتقويض تماسك المجموعات المقاومة ليس تكتيكاً صهيونياً جديداً، لكننا دخلنا مرحلة تصفية للشعب الفلسطيني بأكمله. ولم تعد إسرائيل تحسب أي قيمةٍ لأيِّ ردّ فعلٍ عالمي، بعد أن استمرّ تدفق الأسلحة إليها، بالرغم من حديثها عن عملها على إعادة احتلال غزّة، فأصرّت على إعلان حرب في الضفة الغربية، وعلى فرض تدريجي للصلاة اليهودية في باحات المسجد الأقصى. السبب الآخر أنها فهمت أنها تواجه جيلاً جديداً من الشباب الفلسطيني، تحرّرَ من فكرة التنسيق الأمني، ومن الركون لوهم الرفاه الاقتصادي وقروض البنوك ورواتب التمويل الأجنبي، كما رأينا سابقاً في الانتفاضة الثانية التي شاركت فيها قوات الأمن الفلسطينية. الفرق أن الزعيم ياسر عرفات انضم في حينه إلى الانتفاضة ودعمها، فيما السلطة الفلسطينية تحت رئاسة محمود عبّاس تكافح للحفاظ على دور مرسوم لها، ولم تستيقظ بعد على حقيقة أن إسرائيل قرّرت أن دور السلطة انتهى، وأنها أخذت زمام الأمور بيدها. عدا عن أن كوادر حركة فتح أو تياراً فيها تمرّدَ ضد دور السلطة الأمني، كما شهدنا في نابلس وجنين، وقبل أسبوعين في طولكرم، وأيّ استمرار للسلطة في سعيها للقيام بهذا الدور لن يرضي إسرائيل، بل ستزيد رقعة رفض السطوة الأمنية للسلطة في سياق تنسيق أمني أو لإثبات نفسها لواشنطن وإسرائيل.

> الفلسطينيون في حاجة إلى دعم من محيطهم وليس التواطؤ أو المزاودة، حتى لا نسمح لسموتريتش بتنفيذ الفكرة النهائية كما يريد

لا نستطيع القول إن الضفة الغربية مستعدة لانتفاضة ضد السلطة، فكل المجموعات المقاومة، وبرغم صداماتها مع السلطة، أبت إلا أن تبقي الهدف هو العدو الصهيوني، إضافة إلى ما نراه من انسجام بين أبناء التنظيمات المنخرطين في المجموعات التي ترفض الانجرار إلى اشتباكات مسلحة بين الفصائل. ولنتذكّر أن «أبو شجاع» كان قائداً لكتيبة جنين التي تضمّ مناضلين من الجهاد الإسلامي وحركتي فتح وحماس، فهناك وعي وحكمة عند هؤلاء الشباب، تقنعهم بعدم الابتعاد عن هدفهم النضالي. في الوقت نفسه، التصعيد الصهيوني مخيف، وقلوبنا مع أهل الضفة الغربية كما هي مع أهل غزّة، وليكن ما يحدُث تذكيراً بأن لا مكان للمزاودة على الشعب الصامد على أرض فلسطين.. هذه معركة بقاء لنا وليس لهم فقط، فلنؤدّ دورنا في محاربة التطبيع، وفي المقاطعة، فالفلسطينيون في حاجة إلى دعم من محيطهم وليس التواطؤ أو المزاودة، حتى لا نسمح لسموتريتش بتنفيذ الفكرة النهائية كما يريد.

(إعلامية من الأردن)

بمناسبة تعديلات الثانوية العامة في مصر

شريف هلالي

تأتي التعديلات الخاصة بنظام الثانوية العامة في مصر، والمعلنة أخيراً، وقد نسبت إلى وزير التعليم الجديد، محمد عبد اللطيف، لتقدم نموذجاً واضحاً لكيفية إدارة شؤون الدولة المصرية في ما يسمّى عهد «الجمهورية» أو «الخديوية الجديدة»، وهو أسلوب ينفرد بصنع القرار، ويتجاهل المشاركة المجتمعية في شأن أساسي من شؤونه اليومية، ولا يلقي بالاً للحوار بشأن مضمون هذه القرارات وتأثيرها السلبي، سواء في مجال الاقتصاد أو قطع الأشجار أو هدم المقابر التاريخية والأثرية أو بيع المستشفيات العامة وتأجيرها.

وكانت قد وجهت إلى الوزير انتقادات عدة منذ اختياره، سواء بالتشكيك في شهادته الدكتوراه، والتي ادّعى حصوله عليها من بعد، بالإضافة إلى الطعن في خبرته في مجال التعليم التي لم تتجاوز إدارته مدارس والدته. ويلاحظ أن الحكومة قد غيرت الإشارة إلى تعريفه من الدكتور إلى السيد، ما يعد اعترافاً بمصداقية هذه الانتقادات الموثقة بأدلة وبيانات. ومن اللافت للنظر هذا التسرّع في إصداره تلك القرارات المهمة والمصيرية، بعد أسابيع فقط من اختياره ضمن التعديل الوزاري في يوليو/ تموز الماضي، في موضوع يعد محل اهتمام كبير لأولياء الأمور، كون هذه المرحلة التعليمية خطوة مهمة في مستقبل أبنائهم، لأنها تؤدّي إلى دخول المرحلة الجامعية. ولا يعد هذا القرار الأول للوزير في هذا الشأن، بل سبقه قرارٌ آخر بتعديل قوائم العشرة الأوائل في الثانوية العامة، بسبب أخطاء في الأرقام، ثم تلاها بإلغائه أخيراً مقرّرات أساسية، منها مواد الفلسفة والمنطق، والجغرافيا والتاريخ.

وشملت خطته إعادة توزيع المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية بتقليل هذه المواد، وأن تبقى اللغة الأجنبية الثانية ومواد علم النفس والجيولوجيا والتربية الدينية خارج المجموع الكلي، موادَّ نجاح ورسوب، ودمج بعض المواد، من دون أن تلقي بالاً لمصير مدرسي هذه المواد، او تضع في اعتبارها التأثير السلبي لاستبعاد تلك المواد من الدراسة. ويشير الوزير إلى إجرائه حواراً مجتمعياً بشأن خطّته مع الخبراء والمعلمين ومديري الإدارات التعليمية ومجالس الأمناء والآباء والمعلمين والإعلاميين المتخصّصين بملف التعليم، وهو ما أنكره الجميع، إلا إذا كان حواراً «سرّياً»، بالإضافة إلى لامبالاته بما ظهر من ردود فعل سلبية ومنتقدة لهذه الخطة من خبراء في مجال التربية والتعليم. إذن، يتحدّث الوزير عن «حوار» لم يسمع أحد عنه، ولم تنشر عنه وسائل الإعلام شيئاً، ولم يكن جزءاً من أجندة الحوار الوطني، بل جاءت تلك القرارات من عل، من دون أن يسبقها تمهيدٌ ولا حوار مع الجهات المختصة.

> لا ترى الدولة في التعليم والصحة سوى أنها عبء على ميزانيتها، وتسعى إلى التخفيف منها، بإنشاء جامعات أهلية وخاصة بمصروفات ضخمة

والمشكلة أن الدولة لا ترى في التعليم والصحة سوى أنها عبء على ميزانيتها، وتسعى إلى التخفيف منها، بإنشاء جامعات أهلية وخاصة بمصروفات ضخمة، واعتبارها من مصادر التمويل، وتبني منهج عسكرة الدولة بعمل اختبارات للمدرسين المتقدّمين للتعيين عبر هيئات تابعة للقوات المسلحة!

من الواضح أن طريقة إصدار الوزير هذه القرارات المفاجئة تمثل تعميماً لهذا النموذج في كل هيئات الدولة في مصر، وهي جزء من سياسة خروج القرارات بدون دراسات جدوى أو طرحها على البرلمان ومناقشتها داخل المراكز المتخصّصة، ثم عقد حوار مجتمعي بشأنها مزوداً بدراسات الخبراء والباحثين في هذا المجال، وإشراك المعلمين وهيئاتهم النقابية وأولياء الأمور في هذه القرارات المصيرية، ثم في النهاية إصدار القرارات.

وإذا مددنا الخط إلى نهايته، تم تبنّي هذا النموذج مسبقاً في السلوك الاقتصادي والسياسي بإصدار تكليفات بناء مشاريع اقتصادية من دون دراسة مسبقة، كما حدث مع التفريعة الإضافية لقناة السويس، واستكمال بيع الأصول، بدون الوضع في الاعتبار انتقادات الرأي العام والقوى المدنية المصرية. وتعمّد إحداث تغييرات هائلة عبر سياسات منفردة تقررها السلطة، يرى خبراء وسياسيون كثيرون خطأها وانعكاسها بالسلب على المجتمع وبنيان الدولة نفسه، وضرورة مراجعة هذا المسار. وفي الوقت نفسه، لا تُنصت السلطة التنفيذية لهذه الآراء، بالرغم من مهرجان «الحوار الوطني» الذي يأتي مجرّد ديكور شكلي لا يؤدي إلى مناقشة حقيقية، ليس في التعليم فقط، بل أيضاً في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي يتبناها النظام. وما دام هذا الأسلوب مستمرّاً في اتخاذ القرارات، علينا أن نتوقع مزيداً من الأزمات في الفترة المقبلة، في ملفات أخرى، مثل الصحة والإسكان والبيئة بما يؤدّي إلى مزيد من التدهور في حياة المصريين.

(كاتب مصري)

عندما يصبح الصاروخ الباليستي أوكراني الصنع

جيرار ديب

وصف الرئيس الأميركي جو بايدن، في 26 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، في تعليقه على الهجوم الروسي على منشآت الطاقة في أوكرانيا بأنه «شائن». وقال إن «روسيا التي تسعى إلى إغراق الشعب الأوكراني في الظلام لن تنجح أبداً»، متعهّداً بمواصلة تقديم الدعم لكييف. وكانت روسيا قد أطلقت في ذلك اليوم مئات الطائرات المسيّرة والصواريخ على أوكرانيا، مستهدفةً منشآت الطاقة هناك، في هجوم واسع النطاق أدّى إلى مقتل ستة مدنيين وإصابة عشرات.

هي حرب روسيا على أوكرانيا التي بدأتها موسكو في 24 فبراير/ شباط 2022، بهدف حماية أمنها القومي من التقدّم الحدودي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والتي سرعان ما كشفت خلفيات مسببي الحرب أنها ليست حرباً ترتبط بالأمن بل تحمل أبعاداً مختلفة؛ فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين يطمح من خلالها لعودة نفوذ الإمبراطورية الروسية، وبناء أوراسيا العظمى، ويعمل مع صديقه (إلى الآن) الصيني شي جين بينغ، لإحداث تغيير في النظام العالمي. أما من جانب داعمي كييف في الحرب، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فنيات دعمها لا تتوقف عند جعل كييف غير مهزومة، لأنها تقرأ الحرب من منظار المصالح الأميركية بعيداً عن مآسي الشعب الأوكراني وخطر توسّعها إلى العمق الأوروبي الصديق (المفترض) لواشنطن.

غيّر إعلان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي معادلة الحرب، التي كانت قائمة على مدّ الغرب للجيش الأوكراني بالأسلحة المتطوّرة المشروطة بعدم استهداف العمق الروسي فيها. لكن ما كشفه زيلينسكي أن «جيشه أجرى أخيراً اختباراً ناجحاً لأول صاروخ باليستي محلي الصنع»، رسم معالم جديدة للحرب الروسية الأوكرانية، ورفع من مستوى التحدي، وفعلاً أصبح أمن روسيا القومي بخطر. قال في مؤتمر صحافي في كييف في اليوم التالي أنه «جرى إجراء تجربة إيجابية لأول صاروخ باليستي أوكراني، أهنئ صناعتنا الدفاعية على ذلك»، رافضاً تقديم تفاصيل إضافية عن هذا الصاروخ الجديد.

واضح أنّ الحرب الأوكرانية التي شارفت على دخولها عامها الثالث، بدأت تأخذ مسارات جديدة من التصعيد، ما يُنذر بأنها باتت قاب قوسين من الانزلاق نحو الحرب الكبرى، أي العالمية الثالثة. وهذا ما حذّرت منه روسيا وواشنطن، أن اندلاع حرب عالمية ثالثة لن يقتصر على أوروبا، وقالت إن السماح لأوكرانيا بضرب أراضيها بأسلحة غربية «لعب بالنار»، في حين كشفت كييف عن استخدامها طائرات «إف - 16» الأميركية في مواجهة التصعيد الروسي. لكنه السؤال: ماذا لو ضُربت موسكو بصواريخ من تصنيع كييف، فهل هذا أيضاً مبرّر روسيّ للانزلاق نحو حربٍ عالمية؟

وضعت إدارة بايدن منذ وصولها إلى البيت الأبيض عام 2021 سياسة احتوائية للقوى الصاعدة في العالم، في مقدمتها روسيا والصين؛ إذ أدركت تلك الإدارة أنّ عليها فتح ثغرات أمنية في مناطق النفوذ في العالم، لإحداث قلق استراتيجي لتلك الدول التي تعمل على قلب النظام العالمي وإبعاد النفوذ الأميركي عن السيطرة الدولية.

أدركت إدارة بايدن أنّ سياسة سلفه المرشّح الجمهوري الحالي إلى الرئاسة، دونالد ترامب، تسبّبت بخطأ تاريخي عندما كرست الطلاق مع حلف شمالي الأطلسي (ناتو)، في محاولة منه لسحب قواته من بعض الدول الأوروبية. وإن تصاريح الجمهوري اليوم بوقف نزيف الحرب في أوكرانيا لصالح روسيا، سيهدّد سياسات واشنطن على الصعيد العالمي. لهذا يعتبر البعض أنّ واشنطن تسارع الخطوات نحو توسيع دائرة الحرب في شرق أوروبا.

> يترقّب العالم سير العمليات العسكرية القائمة في شرق أوروبا، مع بروز عنصر الخوف من دائرة التوسيع والاستهداف

بالعودة إلى الصاروخ الباليستي أوكراني الصنع، يتوقّف بعضهم عند نيات الكشف عنه في هذه المرحلة، التي تتحضّر فيها روسيا إلى إطلاق قمة مجموعة «بريكس» في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، في مدينة كازان الروسية بمشاركة زعماء خمس دول، الرئيسية فيها. هذه المجموعة التي تدخل في صراع الاستراتيجيات بعدما فتحت باب الدخول إليها لمجموعة دول، منها مصر وإيران وغيرها. وتدخل المجموعة في الصراع العالمي الحاصل، حيث تهدف إلى كسر هيمنة الدول الاقتصادية الغربية الكبرى، أو ما يُعرف بمجموعة السبع، من خلال اعتماد خطوات على رأسها تقليل الطلب على الدولار لكسر هيمنته، وسحب ورقة ضغط إضافية من يد واشنطن.

يجد بعضهم أن تصنيع مثل صواريخ في أوكرانيا كهذه سيشكّل انتكاسة في الحرب إلى روسيا بحيث أصبحت واشنطن متحرّرة من أيّ ضربة في العمق الروسي، ومن تعطيل أيّ قمة تحصل على أراضي روسيا من خلال تبريرات، في مقدمتها أنّ الأسلحة المستخدمة في ذلك ليست صناعة أميركية بل تطوير محلي أوكراني.

يترقّب العالم سير العمليات العسكرية القائمة في شرق أوروبا، مع بروز عنصر الخوف من دائرة التوسيع والاستهداف، مع تطوّر بارز لصناعات كييف عسكرياً، فوسط إصرار أميركي على استمرارها، وحماسة روسيا على تحقيق مكاسب سريعة من عمليتها العسكرية الخاصة يأتي الصاروخ الباليستي الأوكراني ليعيد خلط الأوراق ويضع الحرب في مسار مختلف؛ فهل هذا الصاروخ وغيره من الأسلحة التي قد تكشف عنها كييف سيدفع نحو حربٍ نوويةٍ حتمية؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads